دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عمان من وجهة نظر أصحاب العلاقة

إعداد

جوخة سالم الكلباني

مشرفة صعوبات التعلم بوزارة التربية والتعليم

باحثة دكتوراه في جامعة الملك سعود

استلام البحث: ١٠ / ٢ /٢٠١٩ قبول النشر: ٢٣ / ٢ / ٢٠١٩

المستخلص:

هدفت الدراسة الحالية التعرف على درجة ممارسة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عمان، من وجهة نظر العاملين بمؤسسات القطاع الخاص بشركات النفط، والرخام والشركات المسجلة من الفئتين الممتازة في الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان والعاملين ضمن قسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، كماهدفت التعرف على معوقات الشراكة من وجهة نظر أصحاب العلاقة. واخيرا هدفت إلى تقديم مقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عُمان، وتكونت عينة الدراسة (٧١) من العاملين بوزارة التربية والتعليم بقسم التربية الخاصة بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان، والعاملين بالقطاع الخاص في الشركات المسجلة من الفئتين الممتازة في الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان من العامالدراسي٢٠١٧/٢٠١٨م. وتم استخدام الاستبانة كأداة لتحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في سلطنة عُمان جاءت بدرجة ضعيفة، كما أظهرت النتائج أن معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في سلطنة عُمان جاءت بدرجة عالية أما المقترحات التي تقدمت بها الباحثة تراوحت بين العالية والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: شراكة، القطاع الخاص، التمويل، برامج ذوي الإعاقة.

Abstract :

The current study aims to identify the degree of private sector practice in financing education programs for people with disabilities in Oman from the point of view of employees of the private sector

companies in oil companies, marble and companies registered in the excellent categories in the Chamber of Commerce and Industry in Al Zahirah Governorate, Sultanate of Oman. It also aimed to identify the obstacles of private sector partnership in financing education programs for people with disabilities from the point of view of workers in the private sector institutions of oil companies, marble and companies registered in the excellent categories in the Chamber of Commerce and Industry, Sultanate of Oman and employees within the Ministry of Education and the Department of Education. Finally, it aimed to present proposals to activate the private sector partnership in funding education programs for people with disabilities in Oman.
The sample of this study was (71) from employees of the Ministry of Education in the Special Education Department in Al-Zhahirah Governorate in Oman and private sector employees in the companies registered in the two excellent categories in the Chamber of Commerce and Industry in Al-Zahirah Governorate in the Sultanate of Oman during the academic year 2017/ 2018. The results of the study show that the degree of the private sector's contributing in the financing of the disabled people education in Al-Zahira in Oman is low.The results also showed that the obstacles of private sector partnership in financing education programs for people with disabilities in Al-Zahirah Governorate in Oman were high.The proposals presented by the researcher is either high or medium.
Key words:partnership,private sector,finance,Special Education**.**

المقدمة :

في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها جميع بلدان العالم، واتساع تأثيريها بشكل ملحوظ على تمويل التعليم بشكل عام وعلى تعليم ذوي الإعاقة بشكل خاص؛ أدى بكثير من الدول إلى البحث عن مصادر لتمويل التعليم ومنها مشاركة القطاع الخاص في التمويل. ويمثل تفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة مشكلة كبرى في معظم دول العالم وبخاصة في الدول النامية؛ نظرا لزيادة عدد تلاميذ ذوي الإعاقة حيث يمثلون (١٠%) من عدد السكان حسب بعض الدراسات (الزهراني، ٢٠١٧). وأيده كلا من(2010) Baker& Ramseyفي دراسة أجروها في بنسلفانيا ونيوجرسي، لمعرة تركيز الطلاب ذوي الإعاقة داخل الولايات، وتشير الدراسة إلى ان تبني فرضية التمويل

القائم على الإحصاء يمكن ان يؤدي إلى اشكال الانحياز الشديد في توزيع معونات التربية الخاصة. وأن معدلات الانتشار تختلف وفقا للمكان داخل الولاية، وترتبط معدلات الانتشار بالمناطق التعليمية.

ومع زيادة الانتشار زاد الاهتمام ببرامج التربية الخاصة، ومنها إصدار القانون العام رقم ٩٤-١٤٢ المعروف بقانون" التعليم لكل الأطفال المعاقين"، الذي أصبح يعرف بقانون " تعليم الأفراد ذوي الإعاقات، والذي ظهر في عام ١٩٧٥أصبحت الولايات والمناطق التعليمية مطالبة بتقديم التعليم العام المجاني الملائم لكل الأطفال ذوي الإعاقات. وأصبحت الفرق المحلية متعددة التخصصات مسئولة عن إعداد برامج تربوية تلبي الالتزام بالتعليم العام المجاني الملائم دون اعتبار لتكلفة هذه الخدمات، مما أنتج أعباء مالية على السلطات التعليمية، وفي مقابل ذلك ما زال المدافعون عن ذوي الإعاقة يمارسون الضغط على تقديم أفضل الخدمات؛ وفرضت وسائل تمويل هذه الخدمات تحدى لصناع السياسات، وبعد مرور أكثر من ٣٥ عام ما زال المجال يصارع مع قضايا التمويل من اجل سلعة تربوية وتعليمية عادلة وكافية لجميع الطلاب ذوي الإعاقة (كروكيت؛ بيلينجزلي؛ بوسكاردين، ٢٠١٤).

وقد دعت أهمية تعليم ذوي الإعاقة القادة ورجال التربية والمنشغلين بأمور التعليم في العالم إلى إعادة النظر في أهمية تعليمهم واندماجهم في المجتمع من خلال برامج الدمج التي تطورت في شكلها ومضمونها، وأهدافها ونظمها ومحتواها وطرائقها ومساراتها، وأساليب تقويمها(عامر،٢٠٠٦).وأيدت دراسة McMaster(2014) تجربة ذوي الإعاقة داخل المدرسة العادية خلال فترة الدمج الشامل في نيوزلندا، ومن النتائج التي تم التوصل إليها ضعف الدعم المقدم لذوي الإعاقة، فيحتاج الطلاب ذوي الإعاقة لدعم من قبل المؤسسات المجتمع وكذلك الموظفين العاملين مع الطلاب، فتوصلت إلى لمقترح وهو ضم احتياجات الطلاب من ضمن احتياجات المدرسة، وتغير الاتجاه إلى الدمج الشامل للطلاب لمواجهة ضعف الدعم المقدم لذوي الإعاقة. الذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه برامج التربية الخاصة. وهذا ما وضحته (Berkeley,Bender, Peaster, ,& Saunders,2009) التي هدفت إلى تطبيق الاستجابة للتدخل كتشخيص للطلاب ذوى الإعاقة فظهر التمويل كأكبر التحديات التي تواجههم، لتطبيق الاستجابة للتدخل كإجراء تشخيصي للطلاب ذوي الإعاقة، فإن ضعف التمويل أدى إلى وجود مشكلات ومنها عدم توفيرالاحتياجات المادية والبشرية لتطبيق الاستجابة للتدخل، في غياب القيادات التشاركية .

كما تعددت المؤتمرات والندوات التي عقدت على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية لبحث جانب أو أكثر من القضايا التي تحيط بتمويل وتطوير برامج التعليم بشكل عام ومنها برامج ذوي الإعاقة ويقصد ببرامج ذوي الاعاقة حسب تعريف الجمعية الأمريكية للتخلف العقلي هي "مجموعة من البرامج التربوية المتخصصة، والمصممة بشكل خاص لمواجهة حاجات الأفراد المعوقين والتي لا يستطيع معلم الصف العادي أن يقدمها، وتتضمن

الأساليب، والوسائل الخاصة والمساعدة في تسهيل تعليم المعاقين وتنمية قدراتهم إلى أقصى حدّ ممكن".(الخوالدة، ٢٠١٦.ص، ١٠).وتشمل فئات التربية الخاصة كما ذكرها الوقفي (٢٠٠٩) إلى : فئة الأطفال الموهوبين، ذوي صعوبات التعلم، ذوي الاضطرابات اللغوية، وذوي الاضطرابات السلوكية، وذوي الإعاقة العقلية، وذوي الإعاقة السمعية، وذوي الإعاقة البصرية، وذوي الإعاقة الحركية، وذوي التوحد.

تمويل التعليم ومشاركة القطاع الخاص:

يعد التعليم شكلاً من أشكال الاستثمار وخاصة في المجال الاقتصادي، حيث تمر العديد من دول العالم بظروف اقتصادية، مما جعل العديد من البلدان في التفكير بكيفية الاستثمار في التعليم، فالتعليم له فوائد اقتصادية واضحة، لأن الأموال التي تنفقها الحكومات على التعليم ما هي إلا نفقات استثمارية تجني ثمارها مستقبلا أضعافا كأي مشروع استثماري آخر، وقد أدى ذلك كله إلى تغير النظرة الاقتصادية للتعليم بحيث لم يعد مجرد خدمة تقدمها الدولة لأفرادها، بل أصبح التعليم عملية استثمارية تهدف إلى تنمية طاقات المجتمع وقواه البشرية(صائغ ٢٠٠٠) ؛(الشراح، ٢٠٠٢).

وأشار الشراح(٢٠٠٢) إلى أن غالبية العاملين في المجال الاقتصادي والتعليمي يتفقون على أن التعليم يعد شكلا من أشكال الاستثمار في حياة الإنسان، والذي يؤدي بدوره إلى فوائد اقتصادية، كما يؤدي إلى زيادة في ثروات الأمم في المستقبل بزيادة السلعة الإنتاجية لأفرادها، إضافة إلى الفوائد الأخرى، ويعد التعليم عامل حاسم في التنمية الاقتصادية والرفاه الإنساني وحماية البيئة والتقدم الاجتماعي . فالتعليم يسهم في تطور المجتمع بكافة جوانبه.

وتعتبر قضية تطوير التعليم في المراحل المختلفة، وتحسين مستواه، ورفع كفايته، والتحكم في تكلفته وحسن استثماره، وزيادة المردود الاقتصادي لإنفاقها في المجال التعليمي من القضايا المهمة للدول. لذا فإن نقص التمويل يقع عقبة في التوسع فيه، أو التوسع في أهداف التعليم. ونتيجة لذلك فإن العديد من الدول قد تتخلى عن بعض مشروعاتها التربوية؛ وذلك لضخامة التكاليف التي تطلبها تلك المشروعات، ويعجز الاقتصاد عن تغطيتها(شرير، ٢٠٠٣م). ويعتبر نقص التمويل من العوائق التي تحد من تطور التعليم وقد ناقش العتيبي (١٤٢٥ هـ) في دراسته التي هدفت إلى معرفة مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن واقع إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام ضعيف في مجمله، وأن هناك إمكانية عالية لإسهام القطاع الخاص في تمويل مجالات التعليم العام من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام، وإمكانية ضعيفة من وجهة نظر مسؤولي القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بالتعليم في سلطنة عمان فأنه يعتبر تعليم مجاني للجميع ويعتمد تمويله على الحكومة، في غياب دور القطاع الخاص في تمويل برامجه سواء برامج تعليم ذوى الإعاقة أو برامج الطلاب العادين؛ إلا أن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تقتصر

في دعم الجمعيات الأهلية لتعليم العاملين مع ذوي الإعاقة، ودعم الجوانب المادية لبرامج صعوبات التعلم، والدمج العقلي، والدمج السمعي(وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان،٢٠١٨).

مشاركة القطاع الخاص في التعليم:

أشار حسين (٢٠٠٧) أن دور القطاع الخاص يتمثل في المشاركة المجتمعية، وذلك من خلال إقامة المشروعات والبرامج التعليمية والتنموية، بالإضافة إلى توفير التدريب المناسب والمهارات اللازمة للعمل من خلال الملائمة بين ما يدرسه الطالب، وبين ما يواجه ويمارسه في الحياة اليومية. وتعتبر مؤسسات القطاع الخاص من أهم المؤسسات الفاعلة، وخاصة في ظل التكنولوجيا الحديثة والتقدم العلمي السريع، حيث توفرت لهذه المؤسسات الإمكانات والقدرات والمهارات المختلفة بقدر يفوق ما يتم توفيره للمدارس. وأصبحت مؤسساته منافسة من حيث أهدافها وأدوارها ووظائفها لمدارس التعليم في تهيئة الناشئة لمستقبل واعد.

ويقوم القطاع الخاص بدور هام وفعال في دعم العديد من مجالات التعليم، سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية أو معنوية.

مجالات مشاركة القطاع الخاص في التعليم:

وأورد العتيبي (١٤٢٥هـ) العديد من مجالات المشاركة بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص، ومنها:

- الاستثمار التربوي: ويقصد به أن يستثمر القطاع الخاص في التعليم ليحقق له عائدا اقتصاديا، كإنشاء المباني المدرسية وفق المعايير التعليمية وتأجيرها لمؤسسات التعليم، والبرامج الإعلامية والدينية الموجهة للطلاب، وطباعة الكتب والبرمجيات المساندة للعملية التعليمية، ونظافة وصيانة المدارس. وأشار(Moursund,2002) إلى أن شركة مايكروسوفت تقدم ما يزيد عن (٢٤٧) مليون دولار سنويًا لدعم التعليم.
- توفير المستلزمات والمواد الدراسية داخل الفصول والمقصود بالمستلزمات والمواد الدراسية هي ما تقدمه الشركات من أجهزة مساندة للمنهج الدراسي، والتي تعين المعلمين على إيصال المعلومات، وتحقيق الأهداف الدراسية، مثل: توفير بعض المواد والكتب على شكل أشرطة فيديو...الخ ويتم تزويد المدارس بهذه المستلزمات من الشركة(Shaul,2000).وقام الغامدي بدراسة (٢٠٠٤مـ) هدفت لمعرفة واقع الإنفاق على التعليم من عام ١٩٩٨-٢٠٠٠م في دول مجلس التعاون، وكانت من أبرز النتائج أن الإنفاق على التعليم في تزايد وأن الشركات تتبرع بالجوائز والأجهزة، الوسائل التعليمية والأدوات الرياضة جاءت بدرجة متوسطة، أما المشاركة في بناء المدارس، وتقديم التبرعات النقدية جاءت بدرجة منخفضة.
- إدخال التقنية الإلكترونية: ويتم تزويد المؤسسات التعليمية بالتقنية لتحقيق الأهداف التعليمية، حيث تقوم بعض الشركات بتزويد المدارس بالأجهزة، والمعدات، وتوفير

المختبرات والمعامل والتلفزيونات وخدمات الإنترنت مجانًا، مع الدعم الفني والصيانة مقابل السماح لهذه الشركات ببث بعض الإعلانات التجارية للطلاب Molnar&Morales(2000).وقد هدفت دراسة رحمة(٢٠٠٢م) إلى معرفة الايجابيات والسلبيات مجال الاستثمار في القطاع الخاص، مستخدمة المنهج الوصفي، لعينة تكونت من ١٢٦ شخصًا من مختلف الدول المهتمة بالتعليم منهم (٢٦) من المملكة العربية السعودية ، وتم توزيع الاستبيان عليهم، وكانت من ضمن النتائج أن من أهم المجالات التي يحتاجها المجتمع من استثمار القطاع الخاص إعداد برامج الكمبيوتر، وافتتاح المدارس لمختلف المراحل، وافتتاح مراكز تدريب.

- التبرعات النقدية أو العينية: وعرفها Moursund(2002)بأنها ما يساهم به رجال الأعمال والمؤسسات التجارية إلى مؤسسات التعليم من تبرعات نقدية أو عينية، مثل : الأجهزة والمعدات، ويتم ذلك من خلال إقامة الأسواق الخيرية داخل المدارس بأسعار مخفضة على أن يتم دفع إيراد هذه الحملات أو جزء منها إلى المدارس، فالإسهامات النقدية المباشرة للمدارس يتم تقديمها من خلال رفع طلبات معينة إلى المؤسسات التجارية يحدد فيها أنشطتها وما يتطلب ذلك من نفقات نقدية، كالتبرع بالأجهزة والمعدات اللازمة للعملية التعليمية، ويشترط في تلك الأجهزة الحداثة والفائدة للعملية التعليمية، ومعرفة مدى قدرة الجهات المتبرعة بهذه الأجهزة من تقديم التدريب والدعم التقني المستمر حتى تحقق الأهداف المطلوبة منها.
- الجوائز التحفيزية للطلاب: وعرفها Molnar& Morales(2000) بأنها الهدايا والجوائز التي تقدمها الشركات للطلاب، وتتضمن هذه الجوائز الهدايا المجانية، والوجبات، والأجهزة، والرحلات الطلابية وغيرها، وقد تمتد الجوائز التشجيعية لتشمل مديري المدارس المسؤولين عن تحقيق مثل هذه الإنجازات داخل المدارس.وقد بين (Shual.2000) أن التعرف على الأنظمة والقوانين التي تحكم الأنشطة التجارية داخل المدارس، وطبيعتها وحجم انتشارها. وتم التعرف عليها من خلال مراجعة القوانين والأنظمة التي تحكم الأنشطة التجارية داخل المدارس في الولايات المتحدة، وجاءت النتائج مبينة أن هناك بعض الأنشطة التي تتحمل تكاليف منخفضة وتقام في المدارس معتمدة على الأنظمة العامة، إلا أن بعض المدارس في بعض الولايات لا تسمح بتلك الأنشطة. ويتم الدعاية لتلك الشركات من خلال الوسائل السمعية والبصرية والحاسبات الآلية، أو من خلال استخدام المعلمين لبعض الوسائل الي تدعم المنهج والتي يتم إعداداها من قبل تلك الشركات، أو من خلال الإعلانات التلفزيونية.
- التدريب:ويعتبر التدريب من أكثر الميادين التي تحقق هدف الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، ويقسم التدريب إلى قسمين وهما: القسم الأول التدريب الذي يوجه للمعلمين على استخدام الوسائل التعليمية المتقدمة، أو التدريب الموجه للطلاب وهو ما

تتيحه الشركات من فرص تدريب للطلاب، وتعرفهم على تحديات المهنية في المستقبل، وتزويدهم بالخبرات والمعارف والمهارات (Shaul,2002).

- رعاية المدارس: وعرفتهاClark(2002) بأنها عبارة عن إبرام عقود بين المدارس والقطاع الخاص، حيث يقوم القطاع الخاص بتقديم خدمات ومستلزمات تعليمية، أو منح دعم نقدي مباشرة للمدرسة؛ فمثل هذه الأمور تنعكس على شهرة تلك الشركة في المؤسسات التعليمية، مقابل الحصول على تمويل مباشر أو غير مباشر للبرامج والأنشطة التعليمية التي تقام في المدارس التي تبنها بعض الشركات. وقد أكدت في دراستها لا بد أن تكون هناك شراكة ناجحة بين القطاع العام والقطاع الخاص لبناء مدارس جديدة في ولاية كاليفورنيا، وتوصلت إلى إن المشاركة بين القطاع الخاص والمناطق التعليمية سوف تؤدي إلى تخفيض تكاليف بناء المدارس. وإن بناء شراكة بين القطاع الخاص والمناطق التعليمية يتطلب بناء الثقة بين الأعضاء والتواصل المستمر وتفعيل القيادات التشاركية.
- المشاركة في بناء المدارس: إن الحكومات والسلطات المحلية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية تتعاون مع شركات القطاع الخاص؛ من أجل بناء المدارس الجديدة، نظرا لزيادة أعداد الطلاب المقيدين في مدارس التعليم العام، ولحاجة المدارس الحالية إلى الصيانة والتحديث والتطوير لتواكب التغيرات التي تشهدها المجتمعات والنظم التعليمية(Clark,2002).وتعرفت على الأسباب التي تدفع القطاع الخاص للتبرع للمدارس العامة، والتعرف على صفات المدارس التي نجحت في جمع التبرعات في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت إلى ان أنها تدعم البرامج الأكاديمية بنسبة ٦٣%، وتأمين الأجهزة والمعدات ٤٨,١%، وتقديم المنح الدراسية ٤٠,٧%؛ أما برامج التشغيل ودعم التشييد والبناء، ودعم البرامج الاستشارية جاءت منخفضة.

ففي واقع مشاركة القطاع الخاص في التعليم أضاف كلاً من صائغ، ومتولى (٢٠٠٤م) عن الواقع الفعلي والوضع الراهن للعلاقة بين القطاع التعليمي والقطاع الخاص في دول الخليج العربي، وتوصلوا في نتائجهم أن أهم المجالات التي يتم الدعم فيها هي: (التبرع والوقف التعليمي، التعليم الأهلي، التعليم التعاوني، تطوير البرامج التعليمية وطباعة الكتب الدراسية)، أما المجالات التي لم تلق الدعم المناسب هي: (تقديم المنح والقروض، والتشييد والبناء، الأنشطة الصفية وغير الصفية، دعم البرامج التدريبية والبحثية)، أما المعوقات تمثلت في (ضعف الاتصال الفعال بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص، وعدم وجود رؤية واضحة لتفعيل التعاون بين القطاعين).

وهذه الدراسة تأتي لسد فجوة علمية في معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة والتعرف على معوقات مشاركة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة، والتوصل لمقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة. ومن خلال ما سبق ذكره ظهرت أهمية هذا البحث لتفعيل شراكة القطاع الخاص في

تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عمان بمحافظة الظاهرة لما له من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع بشكل عام ولذوي الإعاقة بشكل خاص.

مشكلة الدراسة:

يقدم قانون " تعليم الأفراد ذوي الاعاقات (IDEA) Individuals with Disabilities Education Actوقانون " لن يترك طفل بالخلف(NCLB) No child left behind توجيهات قانونية متعارضة، فإن معظم الشواغل حول عدالة وكفاية تمويل المدرسة الذي يحكمه دستور الولاية، ومحكمة الولاية؛ تضعها السلطات التشريعية بالولايات. وتعتبر صيغ التمويل المدرسي، ومكونات تلك الصيغ المتعلقة بالتربية الخاصة من اختصاص الولاية بالدرجة الأولى.

وتشير الدراسات إلى ارتفاع تكاليف التعليم مثل دراسة Nakpodia(2013)؛ ودراسة (Chambers, Parrish&2002)Harrحيث بلغت إجمالي النفقات للتربية الخاصة في عام (٢٠٠٢) ٧٧,٣بليون دولار، أي بمتوسط ١٢,٤٧٤دولار لكل طالب. لذاالتكاليف التعليمية باهظة الثمن لجميع الطلابخاصة الطلابذوي الإعاقة، وبناء على تلك التكاليف أوصت دراسة Nakpodia(2013) بمشاركة القطاع الخاص في تمويل برامج التعليمية للطلاب. أن تكاليف برامج تعليم ذوي الإعاقة تتفاوت تفاوتاً كبيراً وفقا لشدة الإعاقةHo &Chen).(2011,

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع الميزانية للتعليم في سلطنة عمان وخاصة ميزانية ٢٠١٨ حيث خصص أكثرها للتعليم وعلى الرغم من ذلك فقد عبرت وزيرة التربية في سلطنة عمان في الدورة السابعة عشر للفترة الثامنة لمجلس الشورى أن ٩٠% من الميزانية المخصص للرواتب العاملين ٥,٨% للنقل وما تبقى للمستلزمات الأخرى، ومنها تعليم ذوي الإعاقة وتوفير مستلزماتهم المختلفة (" الشيبانية الرواتب تستهلك ٩٠%" من ميزانية التربية"، ٢٠١٦).

ومنذ افتتاح البرامج في سلطنة عمان من عام ٢٠٠٢إلى الوقت الحالي، ما زال تمويل البرامج الثلاثة يقع على الوزارة، حيث خصصت مبلغ لكل برنامج من هذه البرامج، وحسب ميزانية الوزارة لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ اعتمد مبلغ يقدر ب (١١) ألف ريال عماني لكل برنامج من البرامج، يقسم على المدارس المطبقة لبرنامج الصعوبات، وبرنامج الإعاقة السمعية، وبرنامج الإعاقة العقلية والبالغ عددها (٦٢) مدرسة(وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، ٢٠١٨).

من هنا نرى أهمية مشاركة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان، ونظرا لندرة الدراسات التي أجريت بسلطنة عمان بشكل عام وبمحافظة الظاهرة بشكل خاص، بالإضافة إلى كون محافظة الظاهرة منطقة تزخر بالعديد من شركات النفط في سلطنة عمان، لذا جاءت هذه الدراسة لتتعرف على دور القطاع

الخاص قي تمويل برامج ذوي الإعاقة للوقوف على أبرز المعوقات التي تواجهها، إضافة إلى إضافة بعض المقترحات لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل برامج لذوي الإعاقة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- معرفة مدى مساهمة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي صعوبات التعلم بسلطنة عمان من وجهة نظر العاملين بشركات القطاع الخاص والعاملين بالتربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم في محافظة الظاهرة بسلطنة عمان.

٢- التعرف على معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر العاملين بشركات القطاع الخاص والعاملين بقسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم.

٣- التوصل لمقترحات لتفعيل دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي صعوبات التعلم.

أسئلة الدراسة:

١- ما درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عمان من وجهة نظر العاملين بمؤسسات القطاع الخاص، والعاملين بقسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم في محافظة الظاهرة بسلطنة عمان؟

٢. ما معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة من وجهة نظرمن العاملين بمؤسسات القطاع الخاص، والعاملين بقسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم؟

٣. ما مقترحات تفعيل دور القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة؟

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من عدة اعتبارات أولا الأهمية النظرية:

- إلقاء الضوء على حقوق تربية وتعليم فئات ذوي الإعاقة الجديرة بالرعاية والاهتمام، ومدى مشاركة القطاع الخاص في تمويل برامجهم التعليمية بمحافظة الظاهرة في سلطنة عمان.
- توجيه أنظار المسؤولين الى فئة ذوي الإعاقة وأهميتهاعطائهم حقوقهم.
- توجيه أنظار القائمين في وزارة التربية والتعليم في تنويع مصادر تمويل برامج تعليم الطلابذوي الإعاقة.
- استجابة لنتائج الدراسات السابقة والبحوث التي تؤكد قصور مشاركة القطاع الخاص بتمويل برامج تعليم ذوي الاعاقة.

الأهمية التطبيقية:

تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال التالي:

- قد تفتح هذه الدراسة المجال أمام دراسات أخرى مماثلة أو ذات علاقة بآليات مشاركة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة.
- قد تفيد المقترحات المعروضة في تنويع مصادر لتعليم ذوىالإعاقة ومنها مشاركة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة.

حدود الدراسة

حدود موضوعية:

درجة ممارسة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بسلطنة عمان من وجهة نظر العاملين بشركات القطاع الخاص والعاملين ضمن قسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، وكذلك التعرف على المعوقات وتقديم مقترحات لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في تمويل برامج التعليم لذوىالإعاقة بسلطنة عمان بمحافظة الظاهرة.

حدود مكانية:

القطاع الخاص بمحافظة الظاهرة والعاملين بقسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم بمحافظة الظاهرة. وتم اختيار المحافظة لوجود مؤسسات القطاع الخاص فيها وخاصة في مجالي النفط والصناعة كمحاجر الرخام.

حدود زمانية:

تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني لعام (٢٠١٧/٢٠١٨م).

مصطلحات الدراسة:

الأطفال ذوي الإعاقة

يعرف (الصامدي٢٠١٨. ص، ٢١) "الأطفال ذوي الإعاقة بأنهم الأطفال الذين يكون لديهم عجز عن أداء وظائفهم بشكل استقلالي".

وتعرف الباحثة الأطفال ذوي الإعاقة بأنهم الأطفال الذين يدرسون تحت مظلة التربية الخاصة في سلطنة عمان وتشمل على (الإعاقة العقلية، والإعاقة السمعية، وصعوبات التعلم).

تمويل التعليم:

"هو الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال، والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة" (الرشدان،٢٠١٥.ص،٣٧).

تعريف الباحثة تمويل التعليم: إيجاد مصادر مالية من شركات النفط، والرخام، والمحاجر والمؤسسات التجارية ذات الدخل العالي قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة حتى تتحقق العملية التعليمية للتلاميذ العادين، والطلاب ذوي الإعاقة.

القطاع الخاص:

عرفه (العتيبي ،١٤٢٥. ص،٢٩) "أن القطاع الخاص يقصد به المديرون التنفيذيون للشركات والمؤسسات المسجلة من الفئتين الممتازة والأولى في الغرفة التجارية الصناعية". ويمكن تعريفه في هذه الدراسة بأنه القطاع الذي يتكون من مؤسسات وشركات خاصة لا تملكها الحكومة وإنما رأس مالها يكون من أشخاص يملكون تلك الشركة والمسجلة من الفئتين الممتازة في الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان.

الشراكة:

وعرفها سرحان(١٤٣٥ه.ص، ٦٤٦) بأنها "اتفاق أو علاقة إيجابية بين كيانين يعترف كل منهما بالآخر وتقوم على التعاون وتبادل المصالح في شتى المجالات لتحقيق الأهداف المشتركة والمحددة".

وتعرف الباحثة الشراكة بأنها مجموعة من الممارسات والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص للمجتمع المحلي المحيط بالمؤسسات التربوية في سلطنة عمان بمحافظة الظاهرة من أجل تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة.

الطريقة وإجراءات الدراسة:

١- منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي التحليلي، الذي يهتم بتوفير الوصف الدقيق للظاهرة المراد دراستها، عن طريق جمع البيانات.

٢- مجتمع الدراسة: مجتمع الدراسة:

٣- بلغ مجتمع الدراسة الأصلي (٧١) من العاملين بمؤسسات القطاع الخاص بشركات النفط، والرخام والشركات المسجلة من الفئتين الممتازة في الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان، والعاملين بقسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان.

٤- ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم اعتباره عينتها، حيث تم توزيع (٨٥) استبانة، وكان العائد منها (٨٥) استبانة، وتم استبعاد(١١)استبانة، لعدم صلاحيتها للتحليل، كوجود عدد من الفقرات غير مجاب عليها وبذلك تكونت العينة النهائية من (٧١) من عاملين بقسم التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان، والعاملين بالقطاع الخاص من شركات النفط، والرخام، والشركات المسجلة من الفئتين الممتازة في الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة الظاهرة بسلطنة عمان.

أداة الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة من واقع الأدبيات التربويةوالدراساتالسابقة كدراسة العتيبي(١٤٢٥هـ)؛ (الغامدي،٢٠٠٤مـ)، وتحليل هذه المصادر تم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية:

الجزء الأول: هدف إلى تحديد البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة التي تحتوي على متغيرات الدراسة الثلاثة (الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل).

جدول (١) متغيرات الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة
الجنس	ذكور	26	36.62
	إناث	45	63.40
المؤهل العلمي	بكالوريوس	65	91.55
	ماجستير	6	8.55
الخبرة	خمس سنوات أو أقل	17	23.95
	عشر سنوات أو أقل	15	21.13
	أكثر من عشر سنوات	39	54.93
المجموع		71	100%

الجزء الثاني تكون من (٣١) فقرة موزعة على (٣) محاور هي:

١- درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة ويشمل على (١١) فقرة.

٢- معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة ويشمل على (١٠) فقرات.

٣- مقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة ويشمل على (١٠) فقرات.

ثالثًا: التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) وثباتها:

أولاً: صدق أداة الدراسة (الاستبانة)

صدق الأداة يعني التأكد من أنها تقيس ما أُعدت لقياسه (العساف، ٢٠٠٣)، ولقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

١- الصدق الظاهري لأداة الدراسة الاستبانة (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة الاستبانة تم عرضها بصورتها الأولية على (٥) من المحكمين الخبراء في مجال الإدارة التربوية ومجال التربية الخاصة وذلك للاسترشاد بآرائهم، حيث طُلب من المحكمين مشكورين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملاءمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير أداة الدراسة.

وبناء على التعديلات والاقتراحات التي أبداها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، حيث تم إعادة صياغة بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى حيث تم إضافة (٣) فقرات لكل محور، وبذلك تكونت الاستبانة بصورتها من (٣١) فقرة، بدلاً من(٢٢)، موزعة على المحاور الثلاثة وهي: درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة، بواقع (١١) فقرة، ومحور معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقةبواقع (١٠) فقرة، ومحور مقترحات لتفعيل

شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة بواقع (١٠) فقرات، وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية تتكون من (٣١) فقرة، ثم توزيع الاستبانة إلكترونيا على المفحوصين.

٢- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة):

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانياً على عينة استطلاعية مكونة من (٢٥) من عاملين بقسم بوزارة التربية بمحافظة الظاهرة، ومدراء بعض قطاع الخاص، من خارج عينة الدراسة، ثم تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه الفقرة كما توضح ذلك الجداول التالية.

المحور الأول: درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة

جدول رقم (٢)معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود كل محور بالدرجة الكلية للمحور (ن = ٢٥)

م	الارتباط للمحور الأول	م	الارتباط للمحور الثاني	م	الارتباط للمحور الثالث
1	.820*	1	.437*	1	.444*
2	.577*	2	.629**	2	. 635*
3	.849**	3	.787**	3	.560**
4	.820**	4	.676**	4	. 590*
5	.448*	5	.610*	5	.680**
6	.407*	6	.476*	6	.436*
7	.628**	7	.729**	7	.658**
8	.533	8	.535*	8	.880**
9	.566*	9	.516*	9	.630**
10	.726	10	.448*	10	.616**
11	.749				

**** دال عند مستوى (.01)**

*** دال عند مستوى (.05)**

ثانياً: ثبات أداة الدراسة الاستبانة:

وقامت الباحثة بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات (الفا كرونباخ) وقد تبين أن درجة ثبات كل محور من محاور الاستبانة مناسبة.

جدول رقم (٣) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة (ن = ٢٥)

المحاور	معامل الثبات بطريقة التجزئة معامل ألفا كرونباخ	معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية
درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة	.809	.740
معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة)	.869	.784
مقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة	.786	.724

يوضح الجدول رقم (٣) أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (.786، .869) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة بطريقة التجزئة النصفية ما بين (.784، 724.)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية المُستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciencesوالتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الرباعي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (٤-١=٣)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٤/٣= ٠,٧٥) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

جدول رقم (٤)توزيع للفئات وفق المقياس المستخدم في الاستبانة

الوصف	مدى المتوسطات
عالية	٣,٢٦ ـ ٤,٠٠
متوسطة	٢,٥١ ـ ٣,٢٥
ضعيفة	١,٧٦ ـ ٢,٥٠
معدومة	٠,٧٥ ـ ١,٧٥

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

١- التكرارات والنسب المئوية: لوصف أفراد عينة الدراسة وتحديد مدى استجابتهم حول محاور الدراسة ونسب هذه الاستجابات.

٢- المتوسطات الحسابية: لحساب متوسط درجات استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة حول محاورها.
٣- الانحرافات المعيارية: للتعرف على مدى تشتت درجات استجابات أفراد عينة الدراسة حول استجاباتهم على عبارات الاستبانة حول محاورها.
٤- معامل ارتباط (بيرسون) (Pearson): للتحقق من الاتساق الداخلي للاستبانة.
٥- معامل التجزئة النصفية (Split-Half Coefficient): للتحقق من ثبات الاستبانة.
٦- معامل ثبات (الفاكرونباخ) (Alpha Cronbach Coefficient): للتحقق من ثبات الاستبانة.

عرض وتحليل نتائج الدراسة:

سيتم عرض نتائج الدراسة بناءًا على تسلسل محاور الدراسة وأسئلتها.

نتائج السؤال الأول: درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في سلطنة عُمان.

جدول رقم (٥) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في عُمان

الرتبة	العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المساهمة
١	٥	تتبنى مؤسسات القطاع الخاص مشاريع الطلاب ذوي الإعاقة.	2.51	.504	ضعيفة
١	٣	تقدم مؤسسات القطاع الخاص جوائز تحفيزية للطلاب ذوي الإعاقة.	2.49	.504	ضعيفة
١	٢	تساهم مؤسسات القطاع الخاص ماديا في الاحتفالات الخاصة بهم.	2.49	.504	ضعيفة
٢	٧	تعرض مؤسسات القطاع الخاص منتوجات (أعمال فنية، يدوية) لذوي الإعاقة في مؤسساتهم.	2.49	.531	ضعيفة
٣	٨	تساهم مؤسسات القطاع الخاص بشراء بعض الأجهزة المعينة للطلاب (سماعة، نظارة، كرسي) التي يحتاجها الطلاب ذوالإعاقة.	2.45	.529	ضعيفة
٤	٤	تشارك مؤسسات القطاع الخاص بتجهيز أثاث قاعات ذوي الإعاقة.	2.39	.547	ضعيفة
٥	١	تقدم مؤسسات القطاع الخاص مساهمات للمدارس التي تخدم تلك الفئات كالحواسيب	2.37	.567	ضعيفة
٦	١٠	يساهم القطاع الخاص في استثمار أفكار الطلاب ذوي الإعاقة.	2.25	.555	ضعيفة

٧	١١	يساهم القطاع الخاص في ابتكار وتطوير وسائل تعليمية لذوي الإعاقة.	2.19	.552	ضعيفة
٨	٩	تساهم مؤسسات القطاع الخاص في تحسين البنية التحتية للمباني للمؤسسات التعليمية التي تخدم فئة ذوىالإعاقة.	2.16	. 470	ضعيفة
٨	٦	تقدم مؤسسات القطاع الخاص دورات تدريبية مجانية للطلاب ذوي الإعاقة.	2.09	. 470	ضعيفة
٩	٤	تشارك مؤسسات القطاع الخاص بتجهيز أثاث قاعات ذوي الإعاقة.	2.39	.547	ضعيفة
٩	١	تقدم مؤسسات القطاع الخاص مساهمات للمدارس التي تخدم تلك الفئات كالحواسيب	2.37	.567	ضعيفة
٦	١٠	يساهم القطاع الخاص في استثمار أفكار الطلاب ذوي الإعاقة.	2.25	.555	ضعيفة
٧	١١	يساهم القطاع الخاص في ابتكار وتطوير وسائل تعليمية لذوىالإعاقة.	2.19	.5527	ضعيفة
٨	٩	تساهم مؤسسات القطاع الخاص في تحسين البنية التحتية للمباني للمؤسسات التعليمية التي تخدم فئة ذوىالإعاقة.	2.16	. 472	ضعيفة
٨	٦	تقدم مؤسسات القطاع الخاص دورات تدريبية مجانية للطلاب ذوي الإعاقة.	2.09	. 471	ضعيفة
-		**المتوسط الحسابي العام مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة**	2.45	.555	**ضعيفة**

يتضح من الجدول رقم (٥) أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة بسلطنة جاءت بدرجة ضعيفة.وقد عزت الباحثة ذلك إلى الأنظمة التي لا تتضمن أية إشارات إلى قبول الإسهامات من أية جهة خارج الوزارة فضلا عن القطاع الخاص. حيث أن البحث عن موارد مالية من خارج الميزانيات الحكومية أمرا غير مقبول للاعتقاد بأن المخصصات المالية المسنودة لفئات الإعاقة كافية، كما أنه لا توجد هناك تسهيلات من قبل الوزارة في الحصول على الدعم من تلك الجهات.

أن العبارات التي حصلت على أعلى تمثلت في الفقرات التالية مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١. جاءت العبارات رقم (٣،٥، ٢) بالمرتبة الأولى بين الفقرات بمتوسط حسابي (2.51) وانحراف معياري (504.)، وهذا يدل على أن درجة المساهمة كانت ضعيفة. ويعزو ذلك أن هذه المشاريع والفعاليات لا تكلف القطاع تكاليف مالية باهظة ويمكن طلبها

بسهولة من القطاع الخاص نظرا لما يتحقق للقطاع الخاص من مردود ايجابي ومعنوي، ويعكس أيضا تركيز وزارة التربية والتعليم مؤخرا على الإعلام التربوي وظهور عدد من النشرات التربوية التي تحمل في طياتها إشارات إلى أسماء شركات ومؤسسات، تحملت تكاليف.وتتفق هذه النتيجة في المجال مع دراسة(الغامدي،٢٠٠٤). وتعزو الباحثة ذلك إلى تكاليف الأجهزة وخاصة السماعات تحتاج إلى صيانة بشكل دوري.

٢. جاءت العبارات رقم (٧) بالمرتبة الثانية بين الفقرات الخاصة بمتوسط حسابي (2.49) وانحراف معياري (.531)، وهذا يدل على أن درجة المساهمة كانت ضعيفة. ويعزوا ذلك إلى ثقافة المؤسسات حول المواهبالخاصة لذوي الإعاقة، فعندما يتم التواصل معهم لدعم مشاريع ذوي الإعاقة يتم الرفض مباشرة كما ان بعض المسؤولين أفادوا بأنه لم يسبق أن طلب منهم المشاركة في عرض أنشطة الطلاب ذوي الإعاقة وعند تواصل المدارس لدعم الأنشطة يكون للطلاب المتميزين، فالطلاب ذوي الإعاقة مدموجين في المدارس فمن الأفضل تفعيل التوجه الحديث وهو التعليم الشامل(McMaster,2014).

٣. وجاءت العبارات رقم (٨) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.45) وانحراف معياري (.531)، وهذا يدل على أن درجة المساهمة كانت ضعيفة. ويعود ذلك إلى قلة الندوات والزيارات بين وزارة التربية والتعليم وبين القطاع الخاص، وضعف الاتصال الفعال بين مؤسسات التعليم والقطاع الخاص، وعدم تأهيل القيادات حول البرامج المقدمة لذوي الإعاقة، وعدم وجود رؤية واضحة لتفعيل التعاون فيما بينهم، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة صائغ؛ ومتولي (٢٠٠٤) ودراسة (Berkeley Bender,Peaster&Saunders.2009) وتعزو الباحثة إلى ضعف وسائل التواصل بين القطاعين، وعدم إدراج دورات وندوات من قبل القائمين على الإنماء المهني في وزارة التربية والتعليم.

٤. أما العبارات التي حصلت على درجات أقل العبارات رقم (٨) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.16) وانحراف معياري (.472)، وهذا يعزوا إلى التكاليف الباهظة لتصميم المباني المدرسية، حيث تصميم المباني المدرسية موحدة، كما ان انتشار طلاب ذوي الإعاقة يختلف من منطقة لأخرى، فإذا تم بناء مدرسة في ولاية من ولايات المحافظة فمن الصعوبة الاستفادة من تلك المدرسة لجميع الطلاب، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Clark,2003) ودراسة (Baker& Ramsey,2010)؛ ودراسة رحمة(٢٠٠٢)

٥. جاءت العبارات رقم (١١) بالمرتبة السابعة بمتوسط حسابي (2.19) وانحراف معياري (.55)، وقد يعزى ذلك إلى تردد مسؤولي القطاع الخاص في دعم وتمويل القطاع التعليمي وخشيتهم من أن يؤدى إسهامهم في تمويل مجالات التعليم إلى تحملهم تكاليف مالية إضافية أكثر مما يتوقعون.أو قد يعزى إلى عدم وضوح ما هو مطلوب من القطاع الخاص بالتحديد في هذا المجال، أو إلى حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص والتعليم. وهذا يتفق مع دراسة (Clark,2002).وتعزوا

الباحثة ذلك إلى الأنظمة التي لا تتضمن أية إشارات إلى قبول الإسهامات من أية جهة خارج الوزارة. حيث أن البحث عن موارد مالية من خارج الميزانيات الحكومية أمرا غير مقبول للاعتقاد بأن المخصصات المالية المسنودة لفئات الإعاقة كافية.

٦. جاءت العبارات رقم (٩ ،٦) بالمرتبة الثامنة والاخيرة بمتوسط حسابي (2.09) وانحراف معياري (47.)، وهذا يدل على أن درجة المساهمة كانت ضعيفة. وقد تعزوا الباحثة ذلك إلى إحساس مسؤولي القطاع الخاص بأن هناك نقصا في مهارات الطلاب ينبغي التغلب عليها بالتدريب في مواقع العمل. كما أن المناهج الدراسية للطلاب لا تتضمن مثل هذا الاتجاه، إضافة قلة تكاليف الجوائز التي تقدم للطلاب والفوائد المعنوية والإعلانية التي تتحقق منها. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة(رحمة ،١٤٢٣هـ).

نتائج السؤال الثاني: ما هي معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في سلطنة عُمان؟

جدول رقم (٦)التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في عُمان

ر	العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعوقات
١	١٨	تتجاهل إدارة برامج التربية الخاصة الرعاة من خلال طرح مسميات لفصول بأسمائهم.	4.49	1.65	عالية
٢	١٤	تقصر مؤسسات القطاع الخاص في تقديم برامج تدريبية للطلاب ذوي الإعاقة.	4.44	1.60	عالية
٣	١٧	تهمل إدارة برامج التربية الخاصة عمل دعاية وإعلانات لرعاة قاموا بتمويل ذوي.	4.43	1.65	عالية
٤	١٦	تتجاهل إدارة برامج التربية الخاصة الاستفادة من الإعلام كالنشرات والمجلات التربوية للحصول على دعم من قبل المؤسسات لذوي الإعاقة.	4.42	1.60	عالية
٥	١٣	تخسر وزارة التربية في كسب دعم القطاع الخاص لذوي الإعاقة من خلال فرض الضرائب عليهم.	4.42	1.57	عالية
٦	١٥	تهمش إدارة برامج التربية الخاصة في عرض الأفكار الإبداعية والأعمال الفنية لطلاب ذوي الاحتياجات أمام المؤسسات الخاصة.	4.41	1.55	عالية
٧	١٢	تفتقر برامج التربية الخاصة لعمل لقاءات	4.37	1.56	عالية

		ورش عمل للمؤسسات لتعريفهم ببرامج واحتياجات الطلاب لذوي الإعاقة.			
٨	٢١	تهمل إدارة برامج التربية الخاصة في إرسال رسائل للمؤسسات لشراء منتوجات الطلاب كتحفيز لهم.	4.28	1.38	عالية
٩	١٩	تقصر إدارة برامج التربية الخاصة في حث المؤسسات على المشاركة في التبرع للطلاب بأجهزة حديثة.	4.31	1.40	عالية
١٠	٢٠	تقصر إدارة برامج التربية الخاصة في مخاطبة جهات القطاع الخاص لتكريم الطلاب ذوي الإعاقة بمبالغ نقدية	4.30	1.39	عالية
-		**المتوسط الحسابي العام مساهمة القطاع الخاص في تمويل تعليم ذوي الإعاقة**	4.38	1.60	**عالية**

يتضح من الجدول رقم (٦) أن معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة بسلطنة عمان جاءت بدرجة عالية.وتمثلت في الفقرات التالية مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١. جاءت العبارات رقم (١٨) بمتوسط حسابي (4.49) وانحراف معياري (1.65)، وهذا يدل على أن درجة المعوق كانت عالية. وقد يعزى ذلك إلى عدم كفاية النظم واللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص فيتمويل تعليم طلاب ذوي الإعاقة والتي تحدد وتنظم إسهام القطاع الخاص وكيفية الحصول منه على الدعم اللازم الذي تتطلبه مجريات العمل مع طلاب ذوي الإعاقة. وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة(العتيبي، ١٤٢٥هـ). وتعزو الباحثة إلى عدم وجود ربط في الأنظمة بين مؤسسات تعليم ذوي الإعاقة.

٢. جاءت العبارات رقم (١٤) بمتوسط حسابي (4.44) وانحراف معياري (1.60)، وهذا يدل على أن درجة المعوق كانت عالية. وقد يعزى ذلك إلى ضعف التركيز الإعلامي على مشاركات القطاع الخاص كما أن ضعف ثقافة العاملين في القطاع الخاص عن فئة ذوي الإعاقة يجعلهم يبحثون عن المردود الايجابي والمعنوي للمساهمات التي يقدمها للمؤسسات التعليم، وعدم كفاية النظم واللوائح التي تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام وعدم وضوح الآلات التي يمكن للقطاع الخاص الإسهامفي تمويلها وهذا يتفق مع دراسة (Clark,2002).

٣. جاءت العبارات رقم (١٧) بمتوسط حسابي (4.43) وانحراف معياري (1.65)، وهذا يدل على أن درجة المعوق كانت عالية. وقد يعزى ذلك للإجراءات الروتينية، وعدم تفعيل الدور الإعلامي بالطريقة الصحيحة التي تبين قدرات هؤلاء الطلاب، وضعف التواصل بين القطاعين، وعدم وجود قوانين تحكم الأنشطة التجارية داخل المدارس، وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (Shual.2000).

٤. أما أقل ثلاث عبارات فجاءت العبارات رقم (٢١). بمتوسط حسابي (4.28) وانحراف معياري (1.38)، وهذا يدل على أن درجة المعوق كانت عالية. وقد يعزى ذلك إلى ضعف التركيز الإعلامي على المنتوجات التي يقوم بها، كما ضعف العلاقات بين إدارات التعليم المهتمة بذوي الإعاقة وبين القطاع الخاص، ويحتاج إلى التواصل المستمر والثقة بين الأعضاء.وجاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة (Clark,2003).

٥. جاءت العبارات رقم (٢٠) بمتوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (1.39)، وهذا يدل على أن درجة المعوق كانت عالية. وقد يعزى ذلك إلى أن الأنظمة الإجرائية التنفيذية التي تبينما هو مطلوب من العاملين بوزارة التربية وكيفية اتصالهمبالقطاع الخاص للحصول على الدعم اللازم بطريقة تبنى على المشاركة وعلى توضيح الأدوار، مازالت غائبة وأن ما يحدث هو اجتهادات شخصية قائمة على العلاقات غير الرسمية. وهذا ما يتفق مع دراسة (Berkeley,Bender,Peaster,Saunders,2009).

٦. وجاءت العبارات رقم (١٩). بمتوسط حسابي (4.31) وانحراف معياري (1.40)، وهذا يدل على أن درجة المعوق كانت عالية. وقد يعزى ذلك إلى"المركزية الشديدة وكثرة الإجراءات الروتينية في المؤسسات التعليمية، والتي تتطلب الكثير من الوقت في الحصول على الدعم من قبل القطاع الخاص. وهذايتفق مع ما أشار إليه (Baker&RAMSEY,2010).

أن من أبرز معوقات شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة بسلطنة عُمان، والتي عزتها الباحثة في:

١- عدم وضوح الأنظمة واللوائح التي تساهم في نشر ثقافة شراكة القطاع الخاص في تمويل ذوي الإعاقة.
٢- عدم وجود ربط في الأنظمة بين مؤسسات تعليم ذوي الإعاقة والقطاع الخاص.
٣- ضعف العلاقة بين إدارات تعليم ذوي الإعاقة ومؤسسات القطاع الخاص.

نتائج السؤال الثالث: ما المقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في سلطنة عُمان؟

جدول رقم (٧) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول مقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في عُمان

ر	العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٢٢	أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص في البناء الإداري والمؤسسي للكيانات المستقلة والتابعة التي تخدم ذوي الإعاقة.	3.94	1.261	عالية
٢	٢٥	أن تسعى مؤسسات القطاع الخاص في إيجاد	3.72	.484	عالية

		فرص وظيفية لذوي الإعاقة.		
٣	٢٧	أن توفر مؤسسات القطاع الخاص أجهزة لذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية.	3.71	.684	عالية
٤	٢٤	أن تقوم مؤسسات القطاع الخاص بتأهيل وتدريب الطلاب ذوي الإعاقة.	2.65	.537	متوسطة
٥	٢٦	أن تدعم مؤسسات القطاع الخاص الأفكار الإبداعية للطلاب ذوى الاعاقة.	2.63	.543	متوسطة
٦	٢٨	أن تدعم مؤسسات القطاع الخاص الجانب الاعلامي للمؤسسات التعليمية التي تخدم ذوي الإعاقة.	2.53	.543	متوسطة
٧	٢٩	أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص في تطوير وتزويد المدارس بالوسائل التعليمة المناسبة لذوىالإعاقة.	2.52	.543	متوسطة
٨	٣١	أن تساهم مؤسسات القطاع الخاص في توفير برامج إلكترونية لتعليم الطلاب ذوىالإعاقة.	1.62	.594	ضعيفة
٩	٢٦	أن تدعم مؤسسات القطاع الخاص المؤسسات التعليمية في صنع بيئة محفزة للعمل لذوي الإعاقة.	1.37	.567	ضعيفة
١٠	٢٣	أن تشارك مؤسسات القطاع الخاص في بناء قدرات العاملين في المؤسسات التعليمية التي تخدم ذوي الإعاقة.	1.28	.565	ضعيفة

يتضح من الجدول رقم (٧) أن مقترحات تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في عُمان جاءت بدرجة متوسطة. أن من أعلى العبارات التي تعكس مقترحات لتفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج تعليم ذوي الإعاقة في محافظة الظاهرة في سلطنة عُمان تتمثل في الفقرات مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

١. جاءت العبارات رقم (٢٢) بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (1.261)، وهذا يدل على أن درجة المقترح كانت عالية. وقد يعزى ذلك الحاجة إلى مؤسسات منتشرة على مستوى ولايات المنطقة، ولا تتركز في ولاية واحدة، كما هناك الحاجة إلى لدعم من القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع كالبناء المدرسي وهذا سيخفض من تكاليف بناء المدارس بما يتناسب مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة وهذه النتيجة جاءت متفقة مع دراسة (Clark,2003).

٢. جاءت العبارات رقم (٢٥) بمتوسط حسابي (3.72) وانحراف معياري (.484)، وهذا يدل على أن درجة المقترح كانت عالية. وقد يعزى ذلك إلى أن طلاب ذوي الإعاقة لديهم المقدرة على العمل أسوة بزملائهم العاديين، ويظهر ذلك من خلال التوجهات الحديثة التي تسعى إلى التعليم الشامل، الذي يشمل جميع الطلاب، فتتغير جميع الثقافات عنهم، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (McMaster,2014).

٣. وجاءت العبارات رقم (٢٧) بمتوسط حسابي (3.71) وانحراف معياري (.684)، وهذا يدل على أن درجة المقترح كانت عالية. وقد يعزى ذلك إلى حاجة هؤلاء الطلاب لتلك الأجهزة، كما ان تكاليف تلك الأجهزة عالية لذا لأبد أن يتكاتف القطاع الخاص في تمويل تعليم هؤلاء الطلاب خاصة وأن تعليمهم يختلف من فئة لفئة وهذا ما أشارت إليه دراسة شن Ho&Chen(,2011).

٤. أما أقل ثلاث عباراتجاءت العبارات رقم (٣١) بمتوسط حسابي (1.62) وانحراف معياري (.62)، وهذا يدل على أن درجة المقترح كانت ضعيفة. وقد يعزى ذلك إلى أن بعض الشركات قامت بتوفير بعض الأجهزة لجميع قاعات برامج ذوي الإعاقة في المحافظة، كما ان البرامج موجودة على شبكة الأنترنت، كما أن توفير الانترنت لجميع المدارس سهل البحث عن تلك البرامج، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Clark,2002).

٥. جاءت العبارات رقم (٢٦) بمتوسط حسابي (1.37) وانحراف معياري (.567)، وهذا يدل على أن درجة المقترح كانت ضعيفة. وقد يعزى ذلك إلى دور القطاع الخاص وما تقوم به حاليًا في تقديم بعض الخدمات التعليمية هو دورملموس ومتنام وإن كان يواجه بعض المشكلات، ولكن هناك بعض الممارسات مثل الاشتراك مع الكليات المهنية لتدريبهم، ولكن لم تتحقق على أرض الواقع إلا بدرجة قليلة جدًا وهذا يتفق مع دراسة (صائغ ومتولي،٢٠٠٤).

٦. جاءت العبارات رقم (٢٣) بمتوسط حسابي (1.28) وانحراف معياري (.565)، وهذا يدل على أن درجة المقترح كان ضعيفة. وقد يعزى ذلك إلى أن هؤلاء المعلمين قدمت لهم الدورات التدريبية الكافية للتعامل مع فئة ذوي الإعاقة، لذا لم تكن هناك حاجة لبناء قدرات العاملين مع ذوي الإعاقة، كما إنها قدمت لهم دورات في كيفية استخدام السبورات الذكية، واستخدام الحاسب الآلي المخصصة لطلاب ذوي الإعاقة، كما أنها تتوفر كافة الوسائل التعليمية المدعومة من قبل الشركة العمانية للغاز، وهذا يأتي من تشجيع الوزارة إلى تنفيذ بعض المشاريع لفئة ذوي الإعاقة، وبدأ ظهور بوادر المشاركة وهذا يتفق مع دراسة (الغامدي، ٢٠٠٤).

التوصيات:

أن ألية العمل مع ذوي الإعاقة تحتاج إلى مساهمة القطاع الخاص بشكل فعال وذلك من خلال:

١- دعوة مؤسسات القطاع الخاص للمشاركة في أنشطة وبرامج التعليم لذوي الإعاقة.

٢- فرض قوانين على الشركات المحلية تلزمها بتقديم التدريب لذوي الإعاقة، وتوفير الفرص الملائمة لهم.
٣- تفويض الصلاحيات لمديري المدارس التي تخدم ذوي الإعاقة للاتصال بالقطاع الخاص بناءً على إجراءات واضحة تحدد من قبل الوزارة، مع وضع نظام محاسبية دقيق وواضح على مستوى المنطقة.
٤- تفعيل دور مشرفي الإعلام التربوي في المحافظة، وتشكيل فريق عمل لتزويد القطاع الخاص بالتقارير والفعاليات عن ذوي الإعاقة.
٥- تفعيل مناسبات ذوي الإعاقة، ودعوة رجال الأعمال لحضورها مع عرض مواهبهم وقدراتهم، وتكريم الداعمين لبرامج ذوي الإعاقة في تلك المناسبات.
٦- لمواجهة المعوقات في تفعيل شراكة القطاع الخاص في تمويل برامج ذوي الإعاقة فتوصي الباحثة ب:

- إصدار القرارات التي تتيح لمسؤولي تعليم ذوي الإعاقة ومديري المدارس الاتصال بمؤسسات القطاع الخاص من أجل الحصول على المشاركة والدعم للأنشطة التعليمية التي تساعد على تعليم ذوي الإعاقة.
- وضع النظم والإجراءات الواضحة التي تحدد كيفية التصرف في التبرعات النقدية وأوجه صرفها وتوثيق ذلك وفقا للنظم المالية المتبعة بالتعاون مع قسم التربية الخاصة بالمحافظة.
- الحد من المركزية الإدارية لتسهيل الحصول على تمويل من القطاع الخاص ووضع دليل إجرائي واضح لكيفية الحصول على تلك التبرعات وصرفها بطريقة نظامية وواضحة بتسهيل التنسيق مع الشؤون المالية بالمحافظة.

المراجع العربية:

حسين، سلامة عبد العظيم (٢٠٠٧). *المشاركة المجتمعية وصنع القرار التربوي*. دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

الخوالده،فؤادعيد.(٢٠١٦).*مقدمة في التربية الخاصة، أساسيات تعليم ذوي الحاجات الخاصة*، ط١.دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

رحمة، أنطوانحبيب.(٢٠٠٢). *استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربي*. مكتب التربية لدول الخليج العربي، الرياض.

الرشدان، عبداللهزاهي.(٢٠١٥). *في اقتصاديات التعليم*. الطبعة الثالثة. داروائل للنشر، الأردن.

الرشيد، محمدأحمد(١٤٢١). *رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية*. مكتبة العبيكان، الرياض.

سرحان، ياسرعبدالله.(١٤٣٥ه). المعجم الأساسي في المصطلحات الإدارية العربية القديمة والمعاصرة. مركز البحوث، معهدالإدارة العامة، الرياض.

الشراح، يعقوبأحمد(٢٠٠٢).التربية وأزمة التنمية البشرية. *مكتب التربية العربية لدول الخليج*. الرياض، المملكة العربية السعودية.

شرير، عزيزةعبدالله.(٢٠٠٣).واقع الإنفاق على التعليم العام في مديريات تعليم. *رسالة ماجستير*، *غزة*.

صائغ، عبد الرحمن أحمد، ومتولي، مصطفى محمد. (٢٠٠٤). *الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج*. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

الصامدي، علي.(٢٠١٨) *مدخل إلى التربية الخاصة*. الحامد للنشر ولتوزيع، الأردن، عمان.

الزهراني ، سعيد علي.(٢٠١٧). واقع استخدام التقنيات الحديثة ومعوقات استخدامها في إعداد معلم التربية الخاصة بكلية التربية جامعة الطائف: دراسة تقويمية. *المجلة التربوية*، العدد التاسع والأربعون، الرياض.

عامر، طارق عبدالرؤف(٢٠٠٦): تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصره (الدول المتقدمة). *الملتقى الدولي بالجزائر*.

العتيبي، فهد عباس.(١٤٢٥ ه). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، الرياض، جامعة الملك سعود، كلية التربية.

العساف، صالح حمد. (٢٠٠٣). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. مكتبة العبيكان. الرياض، المملكة العربية السعودية.

الغامدي، عبد الله مغرم. (٢٠٠٤م). *الإنفاق على التعليم ومشاركات المؤسسات المجتمعية في تحمل تكاليفه لمواجهة متطلبات النهضة التعليمية في دول الخليج العربي*. مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية، الرياض.

القرشي، محسن عليان(٢٠١١). المشاركة المجتمعية لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية، دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف، *رسالة ماجستير*. أم القرى، المملكة العربية السعودية.

كوكيت، جين؛ بيلينجزلي، بوني؛ بوسكاردين، ماري.(٢٠١٤)*قيادة التربية الخاصة وإدارتها*. (ترجمة: التميمي، أحمد). دار جامعة الملك سعود للنشر. (الكتاب الأصلي منشور عام (٢٠١٢)

الشيبانية الرواتب ت تستهلك ٩٠% من ميزانية التربية(٣٠،مايو،٢٠١٦). جريدة الشبية، ص١.

وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. فسم التربية الخاصة.www.moe.om. تاريخ الرجوع إليها: ٢٠١٧/٢/١٥م.

الوقفي، راضي. (٢٠٠٩). *صعوبات التعلم النظري والتطبيقي* .(الطبعة الأولى). دار المسيرة، عمان.

المراجع الأجنبية:

Aylward. M.L. & Bruce, C. (2014). Inclusive post-secondary education in Canada: Transition to somewhere for students with intellectual disabilities. *The Journal of the International Association of Special Education*, 15(2), 42–47.

Baker, B. D., & Ramsey, M. J. (2010). What We Don't Know Can't Hurt Us? Equity Consequences of Financing Special Education on the Untested Assumption of Uniform Needs. *Journal of Education Finance*, 245-275.

Berkeley, S., Bender, W. N., Peaster, L. G., & Saunders, L. (2009). A snapshot of progress toward implementation of responsiveness to intervention (RTI) throughout the United States. Journal of Learning Disabilities, 42(1), 85-95.

Clark, R. D. (2003). Components of selected public-private partnerships to build new schools in California.

Clark, K. S. (2002). A public secondary school model to access private-sector funding (Doctoral dissertation, Pepperdine University).

Ho, H. F., & Chen, P. Y. (2011). Revamping the funding formula for special education programs in Taiwan. Asia Pacific Education Review, 12(1), 143-148.

McMaster, C. (2014). An island outside the mainstream? The special needs unit during a period of inclusive change in an Aotearoa/New Zealand high school. Journal of the International Association of Special Education, 15(2), 100-107.

Molnar, A., & Morales, J. (2000). The Third Annual Report on Trends in Schoolhouse Commercialism. Center for the Analysis of Commercialism in Education, University of Wisconsin, Milwaukee, WI.

Moursund, D.G.(2002).Obtaining resources for technology in edu cation funds. www. Uoregon.edu.

Nakpodia, E. D. (2013). Techniques for improving private sector participation in the funding of educational institutions in Delta State, Nigeria. International Journal of Sociology and Anthropology, 5(4), 133-139.

Chambers, J. G., Parrish, T., & Harr, J. J. (March, 2002). What are we spending on special education services in the United States, 1999–2000? Advance Report 1, Special Education Expenditure Project (SEEP), American Institute for Research.

Shaul, M. S. (2001). Public education: commercial activities in schools. DIANE Publishing.